دراسات فى علم المعلومات*

عرض وتحليل

مصطفى حسين

معيد بقسم المكتبات كلية الآداب جامعة المنوفية

تجمع الآراء على أننا نعيش اليوم مجتمع المعلومات، حيث لم تعد أهمية المعلومات فى اتخاذ القرارات وحل المشكلات، خافية على أحد.

وتداول المعلومات فى المجتمع ظاهرة غاية فى التنوع والتعقد، وبقدر ما يزداد فهمنا لها تزداد فعاليتها، فالمعلومات حالة ذهنية، ومن ثم فإنها المورد الذى بدونه لا يمكن للإنسان استثمار أى مورد آخر، فالمعلومات أهم مقومات اتخاذ القرارات، حيث تتوقف نوعية القرار على طبيعة ما يتوافر للمسئول عن اتخاذه من معلومات.. ويكفى القول أن المعلومات الآن فى حوزة الدول المتقدمة هى المعادل التنافسى لما تملكه الدول النامية من موارد الطاقة.

والكتاب الذى بين أيدينا هو نتاج أكثر من خمسة عشر عاماً من الجهد المتضافر والمتواصل فى مجال المعلومات، وهو ثمرة خمسة عشر بحثاً نشرت متفرقة فى عدد من دوريات العربية المتخصصة، كالمجلة العربية للمكتبات والمعلومات، وعالم الكتب، ومكتبة الإدارة، والمجلة العربية للمعلومات، والاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات.. هذا فضلاً عن بحثين مترجمين من الإنجليزية.

وقد جمعت ونظمت هذه الأعمال مصنفة بين دفتى هذا الكتاب لتكون ميسرة فى متناول القارىء الحريص على القراءة المتصلة أو القراءة المتوازية.

وتقع هذه البحوث السبعة عشر تحت أربع فئات تخصصية فى علم المعلومات، وهى الأسس النظرية لظاهرة المعلومات وعلم المعلومات، ومناهج البحث والخبرات المنهجية فى علم المعلومات، الجوانب التطبيقية فى التحليل لخدمات المعلومات والأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى للوثائق، والفئة الرابعة والأخيرة عن المنظمات الدولية، وتشكل هذه الأعمال مجتمعة نواة نظرة تكاملية واعية لقضية المعلومات وسبل التعامل معها، دراسة واستثماراً فى مجتمعنا المعاصر.

وتضم الفئة الأولى أو القسم الأول من الكتاب والخاص بالأسس النظرية أربعة أعمال، أو دراسات.. سوف نعرض لها كلاً على حِدَه.

(*) حشمت قاسم. دراسات فى علم المعلومات. ـ ط ٢. ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٥.

والدراسة الأولى تتناول بعض الجوانب النظرية لقضية المعلومات وظاهرة الأمية المعلوماتية التى تحول دون استثمار ثروة المعلومات.

ويحاول المؤلف هنا أن يلقى الضوء على مشكلة الأمية المعلوماتية، كأحد المعوقات الأساسية فى استثمار المعلومات، وسبل محو الأمية المعلوماتية..، مستخلصاً أن محو الأمية المعلوماتية مسئولية مشتركة يتقاسمها العديد من الأطراف والمؤسسات وتأتى مرافق المعلومات وخاصة تلك العاملة فى خدمة الأهداف التعليمية فى مقدمة المؤسسات.

والدراسة الثانية فى هذا الكتاب «علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية» محاولة لإلقام نظرة شاملة علي المجال، وتتناول على وجه التحديد تطور المجال ومصطلحاته وموضوعات اهتمامه، وحدوده وعلاقته بغيره من المجالات، وتستعرض التعريفات المباشرة والتعريفات غير المباشرة للمجال، فضلاً عن التعريف بالمناهج والأساليب التى اتبعت للتعرف على أبعاد المجال وخصائصه.. وتنطوى هذه الدراسة على دعوة للتوسل بأساليب القياسات الوراقية بوجه عام وتحليل الاستشهادات المرجعية بوجه خاص، فى التعرف على مورفولوچيه علم المعلومات وحدوده.

وتأتى الدراسة الثالثة موضحة ومكملة للدراسة السابقة وهى تدور حول «علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ـ تحليل للمصاحبة الوراقية» حيث تهدف الدراسة إلى بنيان وتطور مجال علم المعلومات إعتماداً على الإنتاج الفكرى المنشور لعلم المعلومات، كبيانات، وتحليل الاستشهادات المرجعية كمنهج، اعتماداً على مرصد بيانات كشاف الاستشهاد المرجعى فى العلوم الاجتماعية Social-Sciencs Citatian Index (SSCI) وكشاف الاستشهاد المرجعى فى العلوم Science Citatian Index (SCI) وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل التجمع العنقودى Clustering ، وأسلوب تحليل المصاحبة الوراقية، فى تحليل تركيم يغطى ثلاث سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) من كشاف الاستشهاد المرجعى فى العلوم الاجتماعية، وتنتهى الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتصلة بعلاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية، كما تطرح بعض المقترحات الخاصة بسبل الإفادة من هذه النتائج فى التخطيط لبرنامج للبحث فى المجال.

أما الدراسة الرابعة والأخيرة فى هذه الفئة «علم الاجتماع وعلم المعلومات» تتناول ما أثارته جهود علماء المعلومات فى سعيهم لتنظيم معلومات العلوم الاجتماعية، من تساؤلات حول نظرية المعرفة فى العلوم الاجتماعية، وينتهى المؤلف فى هذا البحث بنتيجة عامة مؤداها أن تصميم نظم الاسترجاع الفعالة حقاً إنما يتوقف علي المشاركة الدائبة والمستمرة بين علماء المعلومات وخبراء الموضوعات المتخصصة.

وتضم الفئة التخصصية الثانية الخاصة بالمناهج والخبرات المنهجية خمسة أعمال.. ونلتقى مع الدراسة الأولى فى هذه الفئة «تحليل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية».

حيث يشكل الاستشهاد المرجعى دليل على الإفادة من الإنتاج الفكرى، فقد أدى الاهتمام المتزايد بدراسة أنماط الاستشهاد المرجعى إلى تعديل المؤلفين لسلوكهم فى الإشارة إلى أعمال السابقين، ولهذه الدراسات أثرها البالغ فى تطور مناهج البحث فى علم المعلومات، حيث هيأت المناخ المناسب لنمو عدد من الأساليب الإحصائية المعروفة بالقياسات

الوراقية Bibliometrics والمعتمدة على إحصاء الاستشهادات المرجعية، حيث تقسم هذه القياسات وفقاً لمجالات استخدامها إلى أربع فئات، وهى تقييم المؤلفين وإسهاماتهم العلمية، وتقييم الدوريات، وقياس التأثير المتبادل للمؤلفين والدوريات والمجالات والمجتمعات العلمية، وقياس مدى تعطل الإنتاج الفكرى.

وتدخل هذه الفئات جميعاً تحت مظلة عريضة وهى دراسة الخصائص البنيانية للإنتاج الفكرى بهدف التعرف على خصائص التخصصات الموضوعية.

وتشكل الدراستان الثانية والثالثة «الوطن العربى فى الأطروحات الأمريكية ـ ١، ـ ٢» نمط اهتمام الجامعات الأمريكية بالوطن العربى والمتمثل فى الأطروحات، وقد استخدمت فى التحليل بعض أساليب القياسات الوراقية، وفى مقدمتها قانون برادفورد للتشتت، وقد تبين للمؤلف من الدراستين أن توزيع جهد الاهتمام بالوطن العربى بين الجامعات الأمريكية يتم وفقاً لخطة محكمة، كما يتسم هذا الجهد بالإطراد فى اهتماماته الموضوعية والجغرافية.

بعد ذلك ينقلنا مؤلف الكتاب إلى أحد المناهج المستخدمة فى تطور البحث فى علم المعلومات وهى تدور حول «دراسات كرانفيلد وتطور مناهج البحث فى علم المعلومات».

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور المنهج التجريبى فى دراسة نظم استرجاع المعلومات فى سياق سلسلة الأبحاث والدراسات التجريبية التى استمرت أكثر من عقد كامل، ونسبت إلى المكان الذى أجريت فيه وهو معهد كرانفيلد للتكنولوچيا.

وتستعرض الدراسة البدايات التاريخية لوضع معايير موضوعية لتقييم نظم استرجاع المعلومات وتجارب كرانفيلد الأولى التى بدأت عام ١٩٥٧ حيث تتناول عناصر هذه التجارب وسبل إجراء الاختبارات ومعايير القياس والتجارب المكملة وأهم ما انتهت إليه من نتائج وأهم ما أخذ على هذه التجارب، ثم تتناول الدراسة بعد ذلك تجارب كرانفيلد الرامية لدراسة خصائص لغات التكشيف، حيث تستعرض تصميم التجارب وأساليب الحكم على مدى صلاحية الوثائق ومعايير القياس والتقييم وأهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، وفى ختام هذه الدراسة يدعو مؤلف الكتاب الباحثين والعلماء فى الوطن العربى الذى يعيش مرحلة من مراحل تطور دراسات المعلومات للإفادة من المنهج المستخدم فى دراسات كرانفيلد، لأنه السبيل الوحيد للكشف عن الأسس التى ينبغى تباعها فى وضع لغات التكشيف العربية.

وتأتى الدراسة الخامسة (دراسات الإفادة من المعلومات: طبيعتها ومناهجها، لتختتم القسم الثانى من الكتاب والتى تدور حول المناهج والخبرات المنهجية وأهميتها فى دراسة نظم استرجاع المعلومات.

والهدف من هذه الدراسات هى سد الفجوة الفاصلة بين نوعية خدمات المعلومات القائمة فعلاً ونوعية خدمات المعلومات التى نسعى لتحقيقها، وذلك بإقرار الأسس التى ينبغى اتباعها فى تخطيط خدمات المعلومات وتطويرها. كما تهدف هذه الدراسات أيضاً إلى سد الفجوة الفاصلة بين كيفية الإفادة من خدمات المعلومات فعلاً والكيفيه التى يتم بها الإفادة من هذه الخدمات.

ويتضح لنا مما سبق أن دراسة الإفادة من المعلومات تمثل أحد مجالات الاهتمام الرئيسية لعلم المعلومات، فهى ترتبط بترشيد التزويد وبناء مجموعات المكتبات، كما ترتبط بالاستبعاد والاختزان، فضلاً عن ارتباطها بتوجيه خدمات المعلومات كالإحاطة الجارية والبث الانتقائى وتحليل المعلومات.

وينتقل بنا مؤلف الكتاب إلى **القسم الثالث** والخاص بالجوانب التطبيقية. ويضم هذا القسم خمسة أعمال سوف نشير إليها بالتفصيل.

وتأتى الدراسة الأولى فى مقدمة هذا القسم والتى تدور حول «بعض» مرتكزات النظام العربى للمعلومات، حيث يلقى المؤلف هنا فى هذه الدراسة الضوء حول الجهود الرامية لتنظيم تدفق المعلومات على المستوى العالمى حيث نشأت فكرة ما يسمى الآن بالنظام الوطنى للمعلومات، ومقوماته ومكوناته.

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك ليتحدث عن مرتكزات خمس مؤسسات تستلزم تضافر الجهد العربى حيث يعم نفعها على الوطن العربى كله.

ويختتم المؤلف دراسته هذه بمطلب بسيط أو سؤال يطرح نفسه على الساحة العربية وهو أن تظل هذه المؤسسات وما يرتبط بها بمنأى عن التقلبات السياسية العربية فهل من سبيل إلى توفير هذه الحصانة؟! مؤكداً على أن المعلومات هى العمل الجاد البناء وأن النظام العربى للمعلومات أهم مقومات وأهم ضمانات هذا العمل على الصعيد العربى..

أما العمل الثانى فى هذا القسم فيتناول الأنماط التنظيمية لمرافق المعلومات التربوية. ويحاول المؤلف فى هذه الدراسة التعرف على هذه الأنماط، والاتجاهات السائدة فى نموها وتطورها وطبيعة ما تمارسه هذه المراكز من أنشطة وما تقدمه من خدمات.

حيث تعتمد هذه الدراسة على البيانات المستقاة من الطبعة الرابعة من «دليل مراكز التوثيق والمعلومات التربوية» كجزء من الجهود الرامية لتطوير الشبكة الدولية للمعلومات التربوية (INED).

والدراسة الثالثة فى هذه الفئة التطبيقية تدور حول «كشافات الاستشهاد المرجعى وإمكاناتها الاسترجاعية».

محاولة للتعريف بنوعية غير تقليدية من كشافات الإنتاج الفكرى، وتتبع تطور فكرة هذه الكشافات الأساس المنطقى الذى تبنى عليه، وتستعرض أهم نماذجها وإمكاناتها الاسترجاعية مقارنة بإمكانات النوعيات الأخرى من الكشافات، حيث تعد كشافات الإستشهاد المرجعى Citation Index-es من الأساليب الحديثة فى المعالجة الوراقية للإنتاج الفكرى، وتعتمد هذه الكشافات على الاعتراف بوجود علاقة موضوعية بين الأعمال العلمية القديمة والأعمال العلمية التى تليها، أى بين الوثائق التى يستشهد بها والوثائق لتى ترد بها الاستشهادات.

ويتناول العمل الرابع شكلاً بسيطاً من الكشافات الآلية وهو «كشاف الكلمات المفتاحية فى السياق، واحتمالاته فى اللغة العربية»

ويحاول المؤلف فى هذا البحث التعرف على إمكانات الاعتماد على كشاف الكلمات المفتاحية

فى السياق فى تكشيف الإنتاج الفكرى العربى، وخاصة وأن بنية الكلمة العربية بحكم قواعدها الصرفية والنحوية تختلف عن بنية الكلمة الإنجليزية.

وتستهل الدراسة بعرض تاريخى لهذا النوع من الكشافات، ثم وصف عام لكشاف الكلمات المفتاحية، والأسس الذى ينبنى عليها وطريقة إعداده، يلى ذلك بيان مزايا هذا الكشاف وعيوبه، والبدائل المقترحة لتلافى العيوب، يستعين المؤلف فى ذلك بنموذج توضيحى عربى تم إعداده لهذا الغرض.

وتؤكد الدراسة فى نهايتها أنه ليس هناك فى طبيعة اللغة العربية والخصائص البنيانية والدلالية لمفرداتها، ما يحول دون استخدام هذا الكشاف بكفاءة.

ويدور العمل الخامس والأخير فى هذه الفئة التخصصية «حول تعدد لغات الإنتاج الفكرى وبعض قضايا الضبط الببلوجرافى العالمى»

وهذه الدراسة عبارة عن عرض لأعمال ندوة حول نظم الاسترجاع متعددة اللغات، وكان الهدف منها هو دراسة واقع نظم الاسترجاع متعددة اللغات القائمة فعلاً، والتعريف على العاملين بالمجال، تهيئة الفرصة لتبادل الآراء والخبرات، وتحديد المجالات التى تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة.

كما تعرض هذه الندوة لبعض الأسس اللغوية لتصميم هذه النظم، فضلاً عن دراسة واقعها فى أوربا، بالإضافة إلى المشكلات المتصلة بإنشاء وصيانة المكانز متعددة اللغات، هذا فضلاً عن دراسة موقف المستفيدين من النظم متعددة اللغات.

أما **الفئة الرابعة** والأخيرة فى هذا الكتاب فهى تتناول بالوصف والتحليل والدراسة «المنظمات الدولية العاملة فى مجال المعلومات».

ولا جدال فى أن وجود الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية يُعد إحدى دعامات تطور التخصصات الموضوعية ونموها وتحقيق الاعتراف بها، حيث تعمل هذه الجمعيات والاتحادات على تنظيم جهود من ينتمون إلى المجال وتوجيهها بما يكفل تحقيق الغايات العلمية والعملية على السواء.

والعمل الأول فى هذه الفئة التخصصية يتناول بالعرض والتحليل «الاتحاد الدولى للتوثيق والدور العربى فى نشاطه» (FID).

حيث يتكون هذا البحث من أربعة أقسام رئيسية، يستهلها المؤلف بلمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد وتطوره، يليها تحليل لعضوية الاتحاد بكل أنماطها، وذلك فى سياقها الجغرافى والتاريخى. والقسم الثالث يتناول أهداف الاتحاد وبرامجه والأنشطة التى يمارسها، وقنوات ممارسة هذه الأنشطة والمشاركة الدولية فيها، والقسم الرابع يتناول مؤتمرات الاتحاد وأهم ما يصدر منه من مطبوعات، ثم تختتم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

ويؤكد مؤلف الكتاب على أن المشاركة العربية فى عضوية الاتحاد ونشاطات لجانه محدودة من حيث الكم على الأقل، ولا تتناسب وما تبديه الدول العربية من اهتمام بمجال التوثيق والمعلومات ويوصى المؤلف هنا بحث الدول العربية غير الأعضاء للانضمام إلى عضوية الاتحاد، كما يوصى أيضاً بدراسة إمكانية إنشاء شعبه إقليمية لجميع الدول العربية.

ويتنـــاول العملان الثانى والثالث «الاتحاد الـــدولى للجمعيـات والمؤسســـات المكتبيـة (إفلا) International Federatiom of library Associations and Institutioms (IFLA) حيث يعرف أولهما بنشأة الاتحاد وتطوره وأهدافه ومجالات نشاطه وقنوات ممارسة هذا النشاط، كما يحلل مدى مساهمة المجتمع العربى فى هذا الاتحاد وشعبه ولجانه، ممثلة فى جمعياتها ومؤسساتها المكتبية.

أما العمل الثانى والأخير فى هذا القسم فيحلل موقف الدول النامية فى هذا الاتحاد ومدى مساهمتها فى نشاطه.. والتدابير التى اتخذها الإفلا لتنظيم جهوده للنهوض بالمكتبات فى الدول النامية.

ويبقى لنا من خلال العرض والتحليل أن نؤكد على أن هذا المجهود الكبير والضخم يعد دعامة أساسية وعملاً رائداً يسد لبنة أساسية وهامة فى دراسات علم المعلومات والمكتبات ولاسيما ما يتعلق بمناهج البحث والخبرات المنهجية فى مجال علم المعلومات.

كما يتميز هذا العمل الرائد بوجود كشاف يحلل وينظم فى ترتيب هجائى الأسماء والأماكن ورؤوس الموضوعات التى وردت فى نص الكتاب مع الإشارة إلى رقم الصفحة أو الصفحات التى وردت فيها، مما يوفر وقت القارىء بتيسير الحصول على إجابة تساؤله. وهذا قلما نجده فى أى عمل آخر..

❑ ❑ ❑